



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المجلة اليومية

لأهم ما ورد في الصحف الوطنية

2021-11-04

المرشحون على موعد لإقناع الناخبين

انطلاق الحملة الانتخابية الخاصة بالمحليات اليوم

تنطلق اليوم الخميس، الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية، حيث ستشرع الأحزاب والقوائم المستقلة المشاركة والتي استكملت تحضيراتها للعملية في تنظيم التجمعات الشعبية واللقاءات الجوية المختلفة، بالإضافة إلى التدخلات في وسائل الإعلام السمعية البصرية، قصد استقطاب الناخبين في هذا الموعد الانتخابي.

المخصصة لإشهار الترشيحات. وينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولائي لعهدتها مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج حسب قانون الانتخابات. وتشكل الانتخابات المحلية موعدا هاما في إطار استكمال البناء المؤسساتي للدولة، وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، قد أكد أن هذه الانتخابات تعتبر «محطة هامة في نسق التقويم الموجود، ستبقي عنها مجالس تمثيلية تأخذ على عاتقها انشغالات وتطلعات المواطنين».

كما توقف رئيس الجمهورية، عند هذه الاستحقاقات، في رسالته بمناسبة الذكرى الـ 67 لاندلاع ثورة أول نوفمبر المجيدة، حيث اعتبرها استكمالاً لصرح بناء مؤسسات الدولة على أسس صحيحة، بعيدة عن الشبهات والشوائب.

وقال بهذا الخصوص، أن الجزائر «ستكون في 27 نوفمبر على موعد مع الانتخابات المحلية الولائية والبلدية، وذلك تأكيدا على إرادتنا القوية الثابتة على حماية حرية الاختيار السيد للمواطنين والمواطنات ومحاربة كل أشكال سطوة المال وتسلسل النفوذ للتأثير في نزاهة ومصداقية العملية الانتخابية».

موايد - ح

هذا الإطار، كان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، قد أشرف على عملية القرعة الخاصة بتوزيع الحيز الزمني للتعبير المباشر عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية، بحضور ممثلي الأحزاب والقوائم المستقلة، حيث تم تخصيص خمس فقرات يومية عبر ست قنوات للتلفزيون العمومي و خمس قنوات للإذاعة الوطنية، مع تحديد 3 دقائق لكل تدخل.

ويقدر الحجم الساعي بـ 318 ساعة بالنسبة للتلفزيون و 315 ساعة بالنسبة للقنوات الإذاعية الوطنية و 1564 ساعة في القنوات الإذاعية المحلية، بينما بلغ الحجم الساعي الكلي 2197 ساعة خلال فترة الحملة الانتخابية. وسيكون بالإمكان تسجيل حصص التعبير المباشر، بالنسبة للقوائم البعيدة عن العاصمة، على مستوى استوديوهات الإذاعات المحلية بـ 100 إلى 101 وما يليها لقوائم المرشحين المودعة بعنوان قوائم مستقلة.

وتدرج هذه الأرقام التعريفية الوطنية الموحدة في ورقة التصويت للقائمة المعنية والأماكن

مسجل وبالنسبة للملفات التي تم سحبها لترشيحات المجالس المحلية، فقد تم سحب 1.158 ملف ترشح للمجالس الشعبية الولائية، منها 877 ملفا لفائدة 48 حزبا معتمدا و 281 ملفا لفائدة قوائم مستقلة، في حين تم إحصاء 22.325 ملف ترشح للمجالس الشعبية البلدية.

وبلغ عدد المترشحين 115.230 مترشحا لانتخابات المجالس البلدية، بمعدل وطني 4 مترشحين عن كل مقعد، فيما بلغ عدد المترشحين لانتخابات المجالس الولائية 18.910 مترشحين بمعدل وطني 8 مترشحين عن كل مقعد. وسيجري هذا الموعد في ظل إجراءات وقائية و بروتوكول صحي للوقاية من فيروس كورونا، حيث تم التوقيع في وقت سابق، على هذا البروتوكول من قبل رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، محمد شرفي ووزير الصحة عبد الرحمان بن بوزيد، حيث أكد الطرفان خلالها، حرصهما على التطبيق الصارم لإجراءات الوقاية لضمان عملية اقتراع صحية آمنة، حيث تم تهيئة جميع الوسائل تحسبا للموعد الانتخابي.

والى جانب التجمعات واللقاءات الجوية التي سيقوم بها المرشحون، ستكون لهم تدخلات عبر التلفزيون والإذاعة، وفي

يشرع ممثلو الأحزاب السياسية والقوائم المستقلة اليوم في خوض غمار الحملة الانتخابية الخاصة بمحليات 27 نوفمبر المقبل والتي ستتواصل على مدى ثلاثة أسابيع، حيث ينص القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات في المادة 73 على أن الحملة الانتخابية تكون مفتوحة قبل 23 يوما من إجراء الاقتراع وتنتهي قبل 3 أيام من تاريخ الاقتراع.

وسيكون المرشحون في القوائم الحزبية والمستقلة طيلة أيام الحملة، على موعد مع الناخبين، حيث تم في هذا الإطار تسطير برامج خاصة، في محاولة لإقناع المواطنين بالتصويت لصالحهم في هذه الانتخابات، من خلال التركيز على البعد المحلي وشرح وإبراز البرامج والتي تم تحضيرها والخاصة بكيفية دفع عجلة التنمية المحلية والاهتمام بالانشغالات اليومية للمواطنين، سيما وأن الناخبين يعولون كثيرا على هذه المجالس في الفترة المقبلة من أجل تحقيق تطلعاتهم وتحسين مستوى المعيشة على المستوى المحلي.

وحسب الأرقام التي قدمتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد بلغ عدد الهيئة الناخبة داخل الوطن: 479 717 23 مسجلا، فيما قدر عدد المسجلين الجدد بـ 699.902

إقصاء 1200 مؤطر مسجل في موقع السلطة
المستقلة للانتخابات

مترشحون عن أحزاب يطالبون بفتح تحقيق بباب الوادي

الاشتراكية "الأفانيس" بعملية البحث والتحري والامتنعار حول العملية لدى المسؤولين القائمين عليها، فتبين له أن هناك تلاعبات وتجاوزات في إعداد قائمة المؤطرين لصالح جهة ما، وعليه يصير المتحدث على ضرورة فتح تحقيق في القضية التي حسبه تمس بنزاهة العملية الانتخابية، بالإضافة إلى الاعتماد على قائمة المسجلين في موقع السلطة المستقلة للانتخابات، من أجل إعداد قائمة المؤطرين وفقا لتعليمات رئيس السلطة الوطنية على ذلك ولضمان حيادية ونزاهة القائمين على عملية التأطير.

وأشار ناصر فريد، إلى أنه عندما تحدث مع مشرف المؤطرين أخبره أنه تم إعداد القائمة المتكونة من 1050 مؤطر يعملون في 13 مركزا انتخابيا، هذه الأخيرة التي تضم 102 مكتب تصويت وكل مكتب يضم 5 أحزاب يعمل فيه على الأقل 10 مؤطرين، وعليه لم يعتد المشرف على المسجلين في الموقع، وبسبب هذه المشاكل قدم أول أمس رئيس لجنة الانتخابات لبلدية باب الوادي استقالته من اللجنة لدى السلطة الوطنية.

ويأمل مترشح حزب الأرندي أن يعالج المشكل قريبا بعد أن وعدهم مسؤول المندوبين لولاية الجزائر عندما استقبلهم أول أمس الثلاثاء، بإرسال نسخة من الشكوى إليه في نفس اليوم الذي أرسلت إلى المندوب البلدي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

حورية . ب

توجه، أمس الأول، ممثلو أربع تشكيلات سياسية مرشحة للانتخابات المحلية ببلدية باب الوادي، وهي حزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، جبهة المستقبل وحركة البناء، بشكوى إلى منسق المندوبية الولائية للسلطة المستقلة للانتخابات لولاية الجزائر، طالبوا من خلالها بفتح تحقيق حول عملية إقصاء قائمة المؤطرين المسجلين في موقع السلطة المستقلة للانتخابات المقدر عددهم بـ 1200 مسجل.

وجاء في الشكوى المتعلقة بقائمة المؤطرين للانتخابات المحلية المقررة ليوم 27 نوفمبر الجاري، على مستوى الدائرة الانتخابية لبلدية باب الوادي، والتي تحوز "الشروق" على نسخة منها، أن العديد من المواطنين تقدموا إلى ممثلي التشكيلات السياسية الأربع ممن سجلوا أنفسهم على مستوى موقع السلطة المستقلة للانتخابات، حيث بعد اتصالهم بمصلحة الانتخابات ببلدية باب الوادي وكذا المندوب البلدي، تم إعلامهم "أنهم غير مسجلين وأن قائمة المؤطرين قد أعدت سلفا وأن المسجلين بالموقع لم يتم إدماجهم بالقائمة، كما أن التسجيل في الموقع ليس له أي أهمية أو دور في إعداد القائمة" حسب الشكوى.

وفي نفس الموضوع، صرح ناصر فريد زين الدين مترشح عن حركة البناء الوطني، بأنه قام رفقة ممثلي التشكيلات السياسية الثلاثة المرشحة على مستوى بلدية باب الوادي باستثناء ممثل جبهة القوى

شرفي يشدد على محاربة التزوير والمال الفاسد

العدالة تؤيد 76 بالمئة من إقصاءات المترشحين للمحليات

من جهة أخرى، اعتبر شرفي بأن أهم تحد ينبغي تقديمه هو التحلي بالأخلاق الانتخابية والحفاظ على عذرية الصندوق وعلى أمانة الشهداء، كما استغل فرصة زيارته لمقر المندوبية الولائية للسلطة الوطنية المستقلة من أجل حث منتسبها على التحلي بالضمير الوطني ومحاربة الفساد والتحرر من جميع الضغوطات الاجتماعية خلال أداء المهام. وأشار إلى أن الهدفين الهامين، هما إبعاد التزوير وكذا المال الفاسد عن الانتخابات، ولا يمكن السكوت عنهما، مع ضرورة استعمال كل الطرق القانونية المتاحة لسد الطريق أمامهما.

أحسن حراش

قد تحصلت على التزكية من طرف مجلس الدولة. وقال إن 75٪ من قرارات السلطة قد أيدتها الجهات القضائية لاسيما فيما يتعلق بتطبيق أحكام المواد المتعلقة بمحاربة المال الفاسد والتأثير على الانتخابات، مضيفا في حديثه إلى الصحفيين على هامش زيارته أمس لولاية البويرة، بأن تقديم المترشحين الذين قبلت الجهات القضائية طعونهم للصيغة التنفيذية للأحكام لايد منها باعتبارها السند التنفيذي الوحيد لتطبيق تلك الأحكام وعودتهم للسباق الانتخابي، معلنا في ذات السياق عن توجيه تعليمات للمندوبيات الولائية لتصدر حينها قرارا ثانيا بشأنهم بتأسيس قانوني مغاير.

كشف رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي بأن 75٪ من القرارات الأخيرة حول قانونية ترشح المقبلين على الانتخابات المحلية، تحت طائلة مواد القانون العضوي المتعلقة بالخصوص بمحاربة المال الفاسد، قد أيدتها العدالة لاسيما مجلس الدولة.

ونفى شرفي وجود أي إشكالات قانونية في المقاربة المتعلقة بقرارات السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات حول المترشحين للمحليات وقرارات الجهات القضائية لاسيما مجلس الدولة حول الطعون المقدمة من طرفهم، مؤكدا في هذا الشأن بأن تلك المقاربة القانونية في الإجراءات

شرفي: "75% من قرارات رفض ملفات الترشيح بسبب الفساد"

الحالات، تتعلق بالفساد والتأثير المباشر وغير المباشر على الانتخابات، معتبرا أن مجلس الدولة زكى القرارات من الناحية الإجرائية، وهي إجراءات لا غبار عليها.

وقال شرفي إن السلطة الوطنية للانتخابات، أسست بهدف إبعاد التزوير والمال الفاسد عن الانتخابات وضمان انتخابات نزيهة وشفافة ولا يمكنها السكوت على هذه الشبهات، وأكد محمد شرفي أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ستستعمل كل الإمكانيات القانونية المتاحة، بغض النظر عن المعنى إذا ثبتت الحالات المتعلقة بالفساد والتأثير على الانتخابات في ملف الترشيح، وقال "تتحقق السلطة مسؤوليتها والعدالة لا يسمو عليها أحد".

وقال محمد شرفي، إن حالات قليلة فقط للأشخاص المرفوض ترشيحهم تم إدماجهم مجددا بقبول الترشيح، مضيفا أنه حتى وإن ظهرت حالات أخرى سيتم التكفل بها سريعا ونحن على بُعد سويحات من انطلاق الحملة الانتخابية لإحليات 27 نوفمبر الجاري.

قال محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات أمس، إن أغلب قرارات السلطة المتعلقة برفض ملفات ترشيح بعض الأسماء، تتعلق بالفساد والتأثير المباشر وغير المباشر على الانتخابات، تم دعمها أو تأييدها من قبل الجهات القضائية، وأن الإجراءات المتعلقة برفضها لا غبار عليها.

وقدم محمد شرفي، خلال زيارته لتنسيقية السلطة بولاية البويرة، توضيحات ردا على الانتقادات التي تطال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بسبب رفضها ملفات ترشيح عددا من الأسماء للانتخابات المحلية، حيث أكد شرفي أن القضاء لم يبلغ سوى 25 من المائة من قرارات السلطة المتعلقة بملفات الترشيح المرفوضة، بينما أيدت السلطات القضائية 75 من المائة من قرارات مماثلة، والتي ترجع أسبابها إلى الفساد والتأثير المباشر وغير المباشر على الانتخابات. وأوضح محمد شرفي، أن السلطة الوطنية المستقلة أحيانا تصدر قرارا ثانيا في رفض ملف ترشيح مؤسس تأسيسا قانونيا آخر في أغلب

أحزاب تنطلق وأخرى تراقب

اليوم تنطلق الحملة الانتخابية لمحليات 27 نوفمبر

مؤخرا، يعول بعجي على استعادته عبر اختيار الولاية كمنطلق لحملة الحزب المتيد.

حركة البناء الوطني وزعيمها عبد القادر بن رينة، لم تخف نيتها في تكرار نتائج موعد تشريعات جوان الفارط بولاية مستغانم، أين استحوذت لوحدها على المقاعد الثمانية بالبرلمان، ولذلك اختارها بن رينة كمنطلق لحملة إحليات 27 نوفمبر القادم.

أما عيسى بلهادي رئيس جبهة الحكم الراشد، فقد اختار المكتبة المركزية مالك بن نبي عين تيموشنت لعقد تجمع مع مناضلي حزبه والمواطنين عامة، معتمدا على تجاهل الكثير من رؤساء الأحزاب لهذه الولاية وجعلها في آخر أجنداتهم بل واسقاطها من برنامج زيارات الحملة الانتخابية عند بعضهم.

ب. ف.

« تنطلق اليوم الحملة الانتخابية لإحليات 27 نوفمبر الجاري، وكما هي العادة اختارت التشكيلات السياسية والقوائم الحرة لقاءاتها الجماهيرية الأولى من مناطق وأحياء رمزية، في حين تفادت أخرى الخرجات الشعبية بسبب برودة الإقبال التي تكتسي عادة الأيام الأولى من الحملة الانتخابية.

اختار التجمع الوطني الديمقراطي وأمينه العام طيب زيتوني ولاية برج بوعرييج، كمنطلق لحملة الانتخابية عبر تنظيم تجمع شعبي نهار اليوم، خاصة أن له حاضنة شعبية لا بأس بها أكدتها المواعيد الانتخابية الأخيرة.

في حين اختار أبو الفضل بعجي، الأمين العام للأفلاان ولاية تسمسيت، كمنطلق لحملة الانتخابية، وهي ولاية كان له فيها وجودا كبيرا طوال الاستحقاقات السابقة، وإن عرف بعض التراجع

الخميس

وطني

العدد: 3851

الجزائر الجديدة

3 أسابيع أمام الأحزاب والقوائم الحرة للترويج لبرامجهم

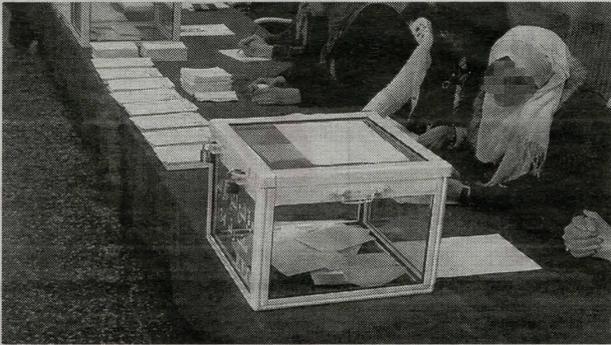
سباق الانتخابات المحلية ينطلق

تنطلق، اليوم الخميس، الحملة الانتخابية الخاصة بانتخاب أعضاء المجالس الشعبي البلدية والولاية الذي سيكون عن طريق الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وهي الاستحقاقات التي تعد استكمالاً لمسار البناء المؤسساتي للدولة، فماشياً مع الدستور الجديد.

315 بالنسبة للقنوات الإذاعية الوطنية و 1564 ساعة في القنوات الإذاعية المحلية، فيما بلغ الحجم الساعي الكلي 2197 ساعة خلال فترة الحملة الانتخابية.

وفي إطار التسهيلات المفردة للمرشحين، سيكون بالإمكان تسجيل حصص التعبير المباشر، بالنسبة للقوائم البعيدة عن العاصمة، على مستوى استوديوهات الإذاعات المحلية بمكان تواجدها لتجنب عناء التنقل لمسافات بعيدة.

أما فيما يخص عملية القرعة، فقد منحت قوائم المترشحين، إلكترونياً، رقماً تعريفياً وطنياً موحداً من 1 إلى 100 بالنسبة للأحزاب السياسية ومن 101 وما يليها لقوائم المترشحين المودعة بعنوان قوائم مستقلة. وتدرج هذه الأرقام التعريفية الوطنية الموحدة في ورقة التصويت للقائمة المعنية والأماكن المخصصة لإشهار الترشيحات. يوسف د.



وفي آخر محطة في مسار التحضير للحملة الانتخابية لانتخابات 27 نوفمبر، أجريت الأحد الفارط، عملية القرعة الخاصة بتوزيع الحيز الزمني للتعبير المباشر عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية بحضور ممثلي الأحزاب والقوائم المستقلة، حيث تم تخصيص خمس فقرات يومية عبر ست قنوات للتلفزيون العمومي وخمس قنوات للإذاعة الوطنية وهذا للمرة الأولى، مع تحديد 3 دقائق لكل تدخل. ويقدر الحجم الساعي بـ 318 ساعة بالنسبة للتلفزيون و

تشير إلى سحب 1.158 ملف ترشح للمجالس الشعبية الولاية، منها 877 ملفاً لفائدة 48 حزبا معتمدا و 281 ملفاً لفائدة قوائم مستقلة، في حين تم إحصاء 22.325 ملف ترشح للمجلس الشعبية البلدية. كما أفاد المسؤول الأول عن السلطة بأنه كان قد تم سحب 13.698.013 استمارة فردية للاكتتاب خاصة بالمجالس البلدية والمجالس الولاية. وفي ذات السياق، كان قد تم إصدار 1.100.634 ملفاً للمجالس الولاية، حازت 66 بالمائة منها على القبول.

فانطلاقاً من اليوم، سيكون المرشحون لتجديد المجالس المحلية على موعد مباشر مع الناخبين المقدر عددهم بـ 23.717.479 ناخب، في إطار الحملة الانتخابية التي ستتواصل طيلة ثلاثة أسابيع كاملة، وفقاً لما ينص عليه قانون النظام الانتخابي الذي يشير في مادته الـ 73 على أنها "تكون مفتوحة قبل 23 يوماً من تاريخ الاقتراع وتنتهي قبل 3 أيام من تاريخ إجرائه".

وينتخب أعضاء المجلس الشعبي البلدي والمجلس الشعبي الولاية، حسب القانون ذاته، لعهد مدتها 5 سنوات بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة وبتصويت تفضيلي دون مزج.

وكانت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات قد كشفت، بحر هذا الأسبوع، على لسان رئيسها محمد شرفي عن آخر الأرقام الخاصة بهذا الحدث الانتخابي، والتي

معركة الإقناع تنطلق

أحزاب سياسية
تضبط بوصلتها
لاستمالة
الناخبين:

اقتربت ساعة الجسم التي تتضمن آخر محطة في بناء مؤسسات الدولة ألا وهي الانتخابات البلدية والولاية في 27 نوفمبر من الشهر الجاري ما يترتب عنه ارتفاع أدريالين التنافس السياسي بين الأحزاب التي تريد التوقيع بقوة وتحقيق مكاسب على خلاف ما سبق من استحقاقات عبر حملات انتخابية يراها البعض أنها تسوق لمنتجات وأداء سياسي جديد.



أمر باي

عجيسة: نحن جاهزون لاكتساح
المشهد الانتخابي

وأكد النائب عن حركة مجتمع السلم عجينة في تصريح للحوار جاهزية حزب حركة مجتمع السلم للدخول في هذا المعترك الانتخابي المزمع إجراؤه في 27 من الشهر الجاري على أكمل وجه واستعداد تام ومنظم ضمن شعار العام للحزب وهو "نحن جاهزون".

وأضاف عجيسة، أن الحملة الانتخابية المرتبطة بالانتخابات البلدية والولاية المزمع إجراؤها في 27 نوفمبر من الشهر الجاري ستنتقل هذا الخميس، حيث سيواكبها الحزب عبر مبادرات رمزية ضمن أول خطوة في هذه الحملة الانتخابية بالنسبة لحزب حركة مجتمع السلم.

وأشار عجيسة، أن مضمون هذه الحملة الانتخابية الأولية متعلق بالذاكرة الوطنية وملف التنمية وثوابت الأمة الجزائرية وقضايا الساعة التي تلقى بظلالها على المشهد السياسي والاقتصادي في الجزائر بصفة عامة.

وأضاف عجيسة، أن خطة العمل المتعلقة بهذه الحملة الانتخابية والبرنامج المؤطر والمرافق لها تم الانتهاء من كل التفاصيل المحيطة به وهذا على مستوى الخرجات الميدانية والعمل الجاري والواجب الفردي والتواصل مع مختلف وسائل الإعلام والتنسيق مع السلطة وغيرها من النقاط الأخرى تم الانتهاء من ترتيبها فعليا.

وأشار عجيسة، أن الندوات الصحفية المرتبطة بهذا الاستحقاق الانتخابي وبالنسبة لحزب حركة مجتمع السلم ستنتقل تقريبا على مستوى كافة الولاية للتعريف بمرشحي الحزب وبرامج القوائم على المستوى المحلي والوطني، وهذا قصد تحقيق نتائج معتبرة ومشرفة تلبي بالتاريخ التضالي للحزب والكفاءات التي تكاد تتغير واقع المواطن ضمن الصورة التي يريدها أن تكون واقعا وليس مجرد أضغاث أحلام.

أمنية قريشي: سندخل
المحليات بقوة

أكدت النائب البرلماني عن حزب جبهة التحرير الوطني أمينة قريشي، في تصريح للحوار، أن انطلاق الحملة الانتخابية المرتبط بالاستحقاق الانتخابي المزمع إجراؤه في 27 نوفمبر من الشهر الجاري تم تأخيرها والانطلاق فيها باعتبار أن الموعد الرسمي للحملة الانتخابية سينطلق رسميا هذا الخميس.

وأشارت أمينة قريشي، أن سبب تأخير الانطلاق في مراسم الحملة الانتخابية هو انتظار الرد عن القوائم التي تم إقصاؤها من الترشيح نظير عدم أسباب متعددة نراها نحن تصنيف أمينة قريشي أنها غير منطقية واقتصادية وتعميقية في بعض الأحيان.

وأضافت أمينة قريشي، أن كل الأمور والإعداد لها وتحضيرها بصفة دقيقة ومنظمة خصوصا فيما تعلق بالبرنامج السياسي للحزب وخطة عمل الترويج والخرجات الميدانية واللقاءات الصحفية والتنسيق بين مختلف الأطر الحزبية سواء على المستوى المحلي أو الولائي ومع السلطة المنظمة لهذه العملية الانتخابية، غير أن تصنيف أمينة قريشي

لم يتم لحد الساعة تحديد الشعار الذي ستضمه الحملة، يضاف إلى ذلك تم في بعض القوائم استبدال بعض الأعضاء بكفاءات أخرى تم إقصاؤها، غير أن ذلك كان بشكل نسبي ومحدود في انتظار الرد القطعي والواضح حول مستقبل غالبية أعضاء القوائم والمرشحين التي تم رفض قبول ملفاتهم لدخول المعترك الانتخابي، ما أدى بواقع الحال إلى إفراز بعض الضبابية على المشهد السياسي والانتخابي يحكم أن هذه الإجراءات تقتل الطموح السياسي وتعوق أي مظهر من مظاهر المنافسة الانتخابية الشريفة لأعضاء حزب جبهة التحرير الوطني الذين تم إقصاؤهم بصفة خاصة.

وأضافت أمينة قريشي، أن كل هذه الأمور والمطبات التي سبقتمت الحملة الانتخابية وحامت حولها لن تقتل مشروع أغلب جبهة التحرير الوطني في اكتساح أغلب المجالس البلدية والولاية المنتزعة على كافة ربوع الوطن على أمل تكيف نظام تسير ناجح لهذه المجالس بنعكس إيجابا على كافة مظاهر الحياة اليومية للمواطن ضمن النطاق البلدي والوطني الشامل له.

وأضافت أمينة قريشي، أن تاريخ الحزب الكبير والنشروية التي يستمدتها من عمق الشعب الجزائري كفضيلة بتعويض بعض النقص والانتكاش التي طال بعض القوائم برفض أن يكون جواب السلطات الوصية كافي ووافي ويضمن الحقوق بشكل منصف للدخول في الجو العام للانتخابات المقبلة بكل اريحية وثقة.

الحاج الغوثي: سندخل الانتخابات
بشعار "الاستقرار والتنمية"

أكد مدير الحملة الانتخابية لحزب جبهة المستقبل الحاج الغوثي في تصريح للحوار، أن كل الظروف مهيأة ومضبوطة للدخول في المعترك الانتخابي المزمع إجراؤه في 27 نوفمبر الجاري، على اعتبار أنه آخر محطة في بناء المؤسسات السياسية وفق ما ينص عليه الدستور.

وأضاف الغوثي، أن الأعضاء التي تم إقصاؤهم من القوائم الانتخابية في بعض البلديات والولايات من الوطن تم تعويضهم في انتظار القوائم النهائية التي سيتم الإعلان عنها واعتمادها بصفة رسمية من طرف السلطة، باعتبار أن آخر موعد أجل أمس الأربعاء على أقصى تقدير.

وأشار الغوثي أن شعار حملة حزب جبهة المستقبل سيتضمن شعار الاستقرار والتنمية مع الابتعاد كل البعد عن خطاب

الكرهية والعنف من باب أخلفة العمل السياسي ومحاولة صنع خطاب منتهج ذو أخلاق يتماشى وتطلعات المواطن السسيط الطامح للتغيير الجاد والمسؤول والناجح، على عكس ما كان يتم تسويقه له من بضاعة سياسية منتهية الصلاحية دون أي محتوى أو أداء ناجح.

وأضاف الغوثي، أنه تم إعداد مخطط منظم بخصوص الندوات الصحفية والتواصل مع المواطنين عبر وسائل الإعلام المختلفة وهذا تماشيا مع القرعة الخاصة بتوزيع الحيز الزمني للتعبير المباشر عبر وسائل الإعلام السسمية والبصرية التي تم إعادة في وقت سابق لتأجيل القوائم المستقلة، حيث تم تخصيص خمس فقرات يومية عبر ست قنوات للتلفزيون العمومي وخمس فقرات للإذاعة الوطنية وهذا للمرة الأولى، مع تحديد 3 دقائق لكل تدخل حيث سنعمل على استغلال هذا لصالحنا لشرح كل صغيرة وكبيرة متعلقة ببرنامجهما الانتخابي الطموح والواعد بالتوازي مع الخرجات الميدانية والعمل الجاري والتجمعات الحزبية، حيث من المقرر أن يقوم رئيس حزب جبهة المستقبل بزيارة ولاية أم البواقي يومي 6 و 7 من نوفمبر كأول خرجة ميدانية في إطار الحملة الانتخابية.

براهمية حبيب: سنحاول تحقيق
نتائج قوية رغم اختلاف الحماس

أكد المكلف بالإعلام في حزب جيل جديد براهمية حبيب في تصريح مع جريدة "الحوار"، أن الأمور تسير بصفة عادية في ما تعلق بتحضيرات حزب جيل جديد لدخول المعترك الانتخابي المزمع تنظيمه في 27 نوفمبر من الشهر الجاري.

وأضاف براهمية، أن الحماس الذي شاب الانتخابات التشريعية ليس هو نفسه الآن لدى حزب جيل جديد نظير عدة اعتبارات ومستغبرات أدت في أغلبها إلى عزوف المواطن وتطبيقه للحياة السياسية دون الالتفات إليها. وأضاف براهمية، أن هذه الجزئية المتعلقة بعزوف المواطن أو عدم تجاوبه مع هذا الاستحقاق الانتخابي الذي يعد نقطة مفصلية ومصيرية في بناء آخر لبنية للمؤسسات الدستورية للدولة الجزائرية هو مسؤولة السلطة وليس حزب جيل جديد باعتبار أن هذا الأمر من التزامات السلطة اتجاه المواطن وليس من أولويات حزب جيل جديد إقناع المواطن بضرورة الذهاب نحو الانتخابات، وأشار براهمية، أن حزب

جيل جديد سيحاول التعويض عن ما فاتته في الانتخابات التشريعية وتحقيق مراتب مشرفة ضمن هذا الاستحقاق الانتخابي وهذا على مستوى الولايات والبلديات المتواجدة الذي ضمن حزب جيل جديد مكان له فيها وهذا عبر حوار محلي مباشر مع كافة المواطنين بعيدا عن كل أشكال الديماغوجية والخطب الرنانة وهذا بالتنسيق مع القيادة المركزية للحزب، حيث سيكون لرئيس حزب جيل جديد جيلالي سفيان خرجات ميدانية لبعض الولايات من الوطن قصد الاحتكاك بصورة مباشرة مع المواطنين وقصد شرح أوفى وأوضح لبرنامج حزب جيل جديد الذي سيحاول مقارعة كل التشكيلات السياسية في هذا المعترك الانتخابي وفق إمكانيات الحزب وكفاءة مناضليه التي لا يستهان بها.

لعراية: نطمح إلى مكانة ريادية

وفي السياق متصل أكد النائب عن حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، صافي لعراية في اتصال مع الحوار، أن حزب الأرندي سيخوض غمار الانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر المقبل، لأجل تأكيد مكانته الريادية في الساحة السياسية والإسهام في استكمال مسار البناء المؤسساتي في الجزائر.

وأعرب لعراية عن أمهله في أن تكون الانتخابات المحلية المقبلة فرصة لترسيخ التمثيل الشعبي في المجالس البلدية والولاية المنتخبة، وأن تتميز بنفس درجة الوعي الذي تحل به غالبية المشاركين في الانتخابات التشريعية الماضية مع تجاوز وتدارك الهفوات التي سجلت في الاستحقاقات الأخيرة أي التشريعية، وأكد لعراية، أن مناضلي الحزب بصدد استكمال آخر الروتوتوات والتحضيرات الضرورية قصد الدخول في هذا العرس الانتخابي الذي ستكون لحزب التجمع الوطني كلمة مدوية فيه، رغم بعض العزوف الشعبي الذي يعوم حول الاستحقاق نظير المعطيات وبعض المستجدات إلا أن نيل من عزمة الحزب وإرادة مناضليه في استكمال مسار التغيير وبناء مؤسسات الدولة.

وأضاف لعراية، أنه سيكون هناك خرجات ميدانية لإطارات الحزب ومناضليه من خلال التجمعات والمليقات مع المواطنين لشحن مهمتهم وإقناعهم بجدوى المشاركة في هذه الانتخابات التي ستفرز مجالس محلية ولاية جديدة ذات كفاءة وتصور واضح لكيفية بناء مؤسسات

- **حمس: سنكتسح المشهد الانتخابي**
- **الافلان: هدفنا المحافظة على الريادة**
- **المستقبل: سندخل المحليات بشعار استقرار وتنمية**
- **جيل جديد: سندخل المحليات بقوة**
- **الأرندي: مستعدون للمحليات**

قادرة على التسيير والتغيير بكل فقة.

وأكدت رئيسة حزب تجمع الجزائر زرواطي فاطمة الزهراء في تصريح للحوار، أن الحملة الانتخابية لحزب تاج ستنتقل رسميا غدا من بلدية حاسي لثارة ولاية المنية.

وأضافت زرواطي أن شعار حملة حزبا ضمن هذا الاستحقاق الانتخابي المهم سيكون بعنوان من "أجل تنمية محلية حقيقية" باعتبار أن الكثير من الأمور والمعطيات موجودة نظريا على عكس الواقع تماما الذي يوضح غيابا تاما لمفهوم التنمية وإبعادها وإسقاطاتها الميدانية ومن هذا المنطلق فإن غياب هذه الجزئية المهمة في قاموس التنمية الشاملة للدولة له انعكاس جد كبير وخطير على الحياة اليومية للمواطن كونه يستهدف التسيير الاجتماعي ويهدد السلم المدني فيه.

وأضافت زرواطي، أن الحملة الانتخابية ستكون مدروسة وتتماشى مع أماكن انتشار الحزب في المجالس المحلية والولاية المنتزعة على كل ربوع الوطن، مشيرة في نفس السياق أنها لن تكون حملة من أجل الحملة فقط والاستهلاك العام بل ستتضمن عملا جواريا وميدانيا حقيقيا من خلال التقرب من المواطن بصفة مباشرة وإقناعه بأهمية المشاركة في هذا الاستحقاق الانتخابي بحكم أن المواطن له الكلمة الفصل في اختيار ممثله ضمن هذه المجالس البلدية والولاية على أمل التغيير الشامل والنجاح في واقع 900 بلدية من بلديات الوطن تعيش تحت سقف الفقر نظير الفساد والتسيير الذي يبقى المتهم الأول في هذه الصورة النمطية التي لازت تلازم أغلب بلديات الوطن دون أي تغيير ملموس.

وأشارت زرواطي، أن نتائج الانتخابات الانتخابي سيكون آخر لبنة في مسار بناء مؤسسات شامل ضمن نطاق تغيير سلس وعبر مشاركة شعبية فعالة لأن هذا هو الضامن الأول والحقيقي في إفراز مجالس محلية وولائية ذات قوة ومصداقية. وأضافت زرواطي، أن قناعة الحزب بتجاوز وتقاطع مع مبدأ الانسحاب الذي لن يغير من الواقع شيئا بل بالعكس سيزيد من ضبابية المشهد السياسي ويقوضه ولن يخدم مصلحة الجزائر التي تبقى فوق كل اعتبار وأولى الأولويات بالنسبة لحزب التجمع من أجل المشاركة في عهدتها في الانتخابات التي هي المعيار والأساس والمطلب الأسمى باعتبار أنها ضرورة تأتي في سياق احترام الحزب ومناضليه ومؤيديه من كافة فئات وشرائح الشعب الذين وضعوا الثقة الكاملة في الحزب واقتنعوا ببدء وبرنامج الحزب عبر الكفاءات والإطارات التي فضلت الانخراط تحت مظلة حزب

التجمع من أجل الجزائر لتحقيق مقاربة البناء المؤسساتي الشامل والتناجح عبر وسائل وطرق ناعمة وسلمية والتي من ضمنها الانتخابات التي تبقى الأداة المشالية للوصول إلى هذا الهدف المنشود.

شرفي: لا غبار حول قرارات رفض ملفات الترشح

أكد محمد شرفي، رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، أن أغلب قرارات السلطة المتعلقة برفض ملفات ترشح بعض الأسماء تتعلق بالفساد والتأثير المباشر وغير المباشر على الانتخابات، تم دعمها أو تأييدها من قبل الجهات القضائية، وأن الإجراءات المتعلقة برفضها لا غبار عليها. وقدم محمد شرفي، أمس، خلال زيارته لتنسيقية السلطة بولاية البويرة، توضيحات ردا على الانتقادات التي تطال السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بسبب رفضها ملفات ترشح عددا من الأسماء للانتخابات المحلية، حيث أكد شرفي أن القضاء لم يبلغ سوى 25 بالمائة من قرارات السلطة المتعلقة بملفات الترشح المرفوضة، بينما أيدت السلطات القضائية 75 بالمائة من قرارات ممانحة، والتي ترجع أسبابها إلى الفساد والتأثير المباشر وغير المباشر على الانتخابات. وأوضح محمد شرفي أن السلطة الوطنية المستقلة أحيانا تصدر قرارا ثانيا في رفض ملف ترشح مؤسس تأسيسا قانونيا آخر في أغلب الحالات تتعلق بالفساد والتأثير المباشر وغير المباشر على الانتخابات، معتبرا أن مجلس الدولة زكى القرارات من الناحية الإجرائية، وهي إجراءات لا غبار عليها، مشددا على أن سلطته أسست بهدف إبعاد التزوير والمال الفاسد عن الانتخابات وضمان انتخابات نزيهة وشفافة ولا يمكنها السكوت على هذه الشبهات، وأكد محمد شرفي أن السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ستستعمل كل الإمكانيات القانونية المتاحة بغض النظر عن المعنى إذا ثبتت الحالات المتعلقة بالفساد والتأثير على الانتخابات في ملف الترشح، وقال "تتحمل السلطة مسؤوليتها والعدالة لا يسمو عليها أحد".



تزامنا مع انطلاق الحملة الانتخابية

آلاف الأساتذة يدخلون اليوم في عطلة بسبب الانتخابات المحلية

■ تعويض الأساتذة الناجحين في الانتخابات بأساتذة متعاقدين

يدخل، اليوم، الأساتذة في عطلة لمدة 21 يوما مع انطلاق الحملة الانتخابية التي شارك فيها عدد معتبر من الأساتذة وعمال التربية من إداريين ومفتشين. وستضطر وزارة التربية إلى إيجاد أساتذة مستخلفين في هذه الفترة إلى غاية الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات المحلية المقرر انطلاقها في 27 نوفمبر الجاري.

من مختلف الأطوار. هذا ويستفيد المهنيون من عطلة مدفوعة الأجر تصل مدتها قرابة الشهر، على أن يضمّنوا العودة إلى المؤسسات التربوية في حال عدم تمكنهم من الظفر بمنصب، والتزامهم بتعويض الدروس، خاصة بالنسبة للأساتذة الذين يدرّسون أقسام الامتحانات. هذا وكانت وزارة التربية الوطنية قد وجهت مراسلة إلى مديريات التربية الموزعة عبر التراب الوطني، أمرتهم من خلالها بمنع تعويض الأساتذة المترشحين في الفترة التي يكونون فيها في عطلة إدارية، وانتظار نتائج الانتخابات، وهذا بسبب المشاكل المالية التي ستقع فيها العديد من المؤسسات التربوية، باعتبار أن أجور المترشحين لن تتوقف، وبالتالي فإنه في حال تعويضهم، لا يمكن تسديد أجور الأساتذة الجدد لشهر واحد فقط.



الأساتذة المعنيين الذين قاموا بالترشح، يوجد عدد كبير منهم من يقارب سن التقاعد، أين قرروا ضمان مستقبل أفضل، فيما كشف بأن العنصر النسوي حضر بقوة من خلال ترشح العديد من المفتشات وأستاذات

«الأرندي»، «الأفاس» و«حمس»، فيما قرر آخرون الترشح كأحرار، وهي أحسن فرصة لإقناع المواطنين على الانتخاب لصالحهم، معتمدين على سيرتهم الذاتية وكذا المهنة النبيلة التي يمتنونها. وأضاف المصدر بأن

نوال زايد

هذا وقد رخصت وزارة الداخلية لعمال الوظيفة العمومي بالاستفادة من العطلة الخاصة بالحملة الانتخابية حتى يتسنى لهم القيام بحملاتهم الانتخابية، وسيدخل المعنيون في عطلة بداية من اليوم، بشرط أن يعودوا مباشرة بعد الإعلان عن النتائج النهائية الخاصة بالانتخابات المحلية، حيث أن الأساتذة الذين فشلوا في خوض غمار المنافسة سيكونون مجبرين على العودة إلى المؤسسات التربوية، فيما سيستفيد الناجحون في الانتخابات من الانتدابات، وسيتم تعويضهم بأساتذة متعاقدين.

هذا وقرر عدد من الأساتذة التخندق في العديد من الأحزاب السياسية، خاصة المعروفة منها، قصد ضمان منصب سياسي، على غرار «الأفلان»،

رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي : مجلس الدولة صادق على 75 بالمائة من قرارات رفض الترشيحات



إقليمية»، يقول السيد شرفي. كما اعتبر ذات المسؤول أن تأسيس هذه الديمقراطية يتطلب السهر على احترام حرية اختيار المنتخبين خلال الاقتراع وفقا للتعهدات الواردة في بيان أول نوفمبر 1954 المتعلقة ببناء دولة القانون تكريما لتضحيات شهداء الثورة على وجه الخصوص.

خلال ممارسات شفافة ونزيهة، ملاحظا أن «قوة الأمم تكمن في احترام حرية اختيار الشعوب» وأن الهدف من استحداث السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هو «العمل على تطوير فكرة الديمقراطية التأسيسية من خلال انتخابات شفافة ستمكن الجزائر من استعادة مكانتها كقوة

أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي أمس بالبويرة عن مصادقة مجلس الدولة على ثلاثة أرباع أي ما يعادل نسبة 75 بالمائة من قرارات رفض الترشيحات للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر الجاري.

وأكد السيد شرفي في تصريح للصحافة على هامش معابنته لقاعتين نموذجيتين مهياتين لاحتضان التجمعات الانتخابية بالبويرة عن «مصادقة مجلس الدولة لنسبة 75 بالمائة من قرارات رفض الترشيح التي اتخذتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في الوقت الذي تم فيه إلغاء نسبة 25 بالمائة من قرارات الرفض المتبقية من طرف الهيئات القضائية»، كما قال.

وبعد أن أكد أن الهيئة «تعيد النظر بخصوص قرارات الرفض الملغية بناء على نسخ الأحكام الصادرة، بغرض إعادة الاعتبار للمرشحين المعنيين»، جدد السيد شرفي التزام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات ب«مكافحة التزوير خلال هذه الانتخابات وكذا المال الفاسد»، كما أضاف.

وأبرز أن دور الهيئة «لا يتوقف فقط على تنظيم الانتخابات، وإنما يتعداه إلى تعميق مفهوم الديمقراطية التأسيسية من

خلال اجتماع تنسيقي مع الولاية

بلجود : ضرورة مواصلة المرافقة المثلى للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

خلاله، على حد قوله، «مسار البناء المؤسسي». وتناول هذا الاجتماع الذي يندرج ضمن سلسلة اللقاءات الدورية، والتي تعنى بمتابعة مدى التكفل بالملفات القطاعية وكذا مختلف القضايا ذات صلة باهتمامات المواطن، «مدى تنفيذ التعليمات السالفة بخصوص مجابهة مخاطر التقلبات الجوية»، سيما من خلال «رفع درجة التأهب، مع الحرص على وضع جميع الترتيبات التي تسمح بالتدخل السريع والفعال حماية لسلامة الأشخاص والممتلكات»، يشير البيان.

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية، كمال بلجود، أمس، على ضرورة مواصلة الولاية المرافقة «المثلى» للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنظيم المحليات المقبلة، حسب ما أفاد به بيان للوزارة. وخلال ترأسه لاجتماع تنسيقي للولاية عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، تطلع السيد بلجود على مستوى التحضيرات «المادية واللوجستية» للانتخابات المحلية لـ 27 نوفمبر، مشددا على ضرورة «مواصلة المرافقة المثلى للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات في تنظيم هذا الموعد الهام»، والذي سيستكمل من

حول رفض الترشيحات، شرفي: مجلس الدولة صادق على 75٪ من القرارات



للانتخابات هو «العمل على تطوير فكرة الديمقراطية التأسيسية من خلال انتخابات شفافة ستمكن الجزائر من استعادة مكانتها كقوة إقليمية»، يقول شرفي.

كما اعتبر ذات المسؤول، أن تأسيس هذه الديمقراطية يتطلب السهر على احترام حرية اختيار المنتخبين خلال الاقتراع وفقا للتعهدات الواردة في بيان أول نوفمبر 1954 المتعلقة ببناء دولة القانون تكريما لتضحيات شهداء الثورة على وجه الخصوص.

وبالمناسبة، حيا شرفي روح الفقيه المجاهد علي زعموم، الذي وافهته المنية يوم 24 أوت 2004 عن عمر ناهز 70 سنة، تحية إجلال وذلك خلال زيارته لدار الثقافة بمدينة البويرة الحاملة لاسمه.

أعلن رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات محمد شرفي، أمس، بالبويرة، عن مصادقة مجلس الدولة على ثلاثة أرباع، أي ما يعادل نسبة 75٪ من قرارات رفض الترشيحات للانتخابات المحلية المقررة في 27 نوفمبر الجاري.

أكد شرفي للصحافة، على هامش معابته لقاعتين نموذجيتين مهياتين لاحتضان التجمعات الانتخابية بالبويرة، على «مصادقة مجلس الدولة على نسبة 75٪ من قرارات رفض الترشيح التي اتخذتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في الوقت الذي تم فيه إلغاء نسبة 25٪ من قرارات الرفض المتبقية من طرف الهيئات القضائية»، كما قال.

ويعتد أن أكد أن الهيئة «تعيد النظر بخصوص قرارات الرفض الملفية بناء على نسخ الأحكام الصادرة، بغرض إعادة الاعتبار للمرشحين المعنيين»، جدد شرفي التزام السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بـ «مكافحة التزوير خلال هذه الانتخابات وكذا المال الفاسد»، كما أضاف.

وأبرز أن دور الهيئة «لا يتوقف فقط على تنظيم الانتخابات، وإنما يتعداه إلى تعميق مفهوم الديمقراطية التأسيسية، من خلال ممارسات شفافة ونزيهة»، ملاحظا أن «قوة الأمم تكمن في احترام حرية اختيار الشعوب» وأن الهدف من استحداث السلطة الوطنية المستقلة

مع انطلاق الحملة الانتخابية استرجاع ثقة أهدرها خطاب «شعبي»



أسماء، ما يجعله أكثر حماسا للتصويت واختيار ممثليه في المجلس البلدي والولائي.

وبين «الأنسا» و«الاشعور»، تلمع التفاصيل الدقيقة للحملة الانتخابية، فيستغل المرشح ما يطمح إليه «لا شعور» الناخب في تلميح «الأنسا» الفاعل بتصويره القادر على ما عجز عنه غيره في السنوات الأخيرة، باستعمال خطاب شعبي رنان يتلاعب بأفكار الناخبين لدرجة «إقناعهم» بجرأة زائفة في مواجهة «غول» البيروقراطية والعلاقات الشخصية، في تنزيه «غير مبرر» لمرشح يسوق نفسه في صورة «المنقذ» أو «القادر» على التغيير.

وبين خطاب ينهل من «فنون» استقطاب الصوت الانتخابي فيعزف هذا على وتر الوطني وآخر على الوتر الديني وآخر على وتر المشاكل الاجتماعية، لتلتقي كلها في شعوبية تستنفر «الرداء» لصناعة المستقبل، لذلك كان لابد من خطاب جديد يرتقي بالسياسي إلى خطاب مؤسس على معطيات واقعية لا تتبع «أحلاما» كاذبة للناخبين.

ومع انطلاق الحملة الانتخابية، على المرشحين، باختلاف أطيافهم وتوجهاتهم السياسية، الاندماج في المسار الإصلاح المؤسساتي للدولة من خلال الارتقاء بالخطاب السياسي إلى خطاب سياسي يعد بالممكن ولا يؤمن بالمستحيل، لأن الوعي السياسي للمواطن تبنيه النخب السياسية حتى لا يبقى الناخب مجرد ورقة تتلاعب بها رياح «العابثين» بأمن واستقرار البلاد.

ثالث موعد انتخابي في عهد إصلاحات أطلقها رئيس الجمهورية منذ انتخابه في 12 ديسمبر 2019 لإرساء قواعد مؤسسات قوية من أجل انتقال سلس إلى مرحلة تسريع العجلة الاقتصادية، يكبح جماح بيروقراطية قاتلة للنمو.

فتيحة كلواز

يدخل المترشحون مرحلة إقناع المواطن ببرامج من أجل لفت انتباه مواطن أنهكته يوميات مثقلة بمشاكل أوجهها متعددة لكن معاناتها واحدة.

يستثمر المرشحون في تلك المشاكل، حيث يطلق معظمهم وعودا معسولة بتحويل البلدية أو الولاية إلى «جنة» أو على الأقل يخرجها «الفائز» برئاسة المجلس الشعبي البلدي من خانة مناطق الظل، خاصة ما تعلق بتهيئة الأحياء كقنوات الصرف الصحي، الماء الشروب، النقل وتزفيت الطرق وبناء الحدائق والملاعب، وتوفير السكن لكل طالبيه.

قطاعات غالبا ما تكون المادة الدسمة لحمولات انتخابية محلية يرمي فيها المرشحون «طعم» التغيير إلى من انتظروه لعقود طويلة. وبالرغم من أن المواطن قد فقد الثقة في «الأميار»، إلا أنه دائما ينحاز إلى تصديق شعارات «تجدد» مع كل موعد انتخابي، على اعتبار أن الولاية والبلدية أقرب إلى معاناته اليومية، لذلك يضع آمالا كبيرة على ما يفرزه صندوق الاقتراع من

بداية السباق للظفر بلقب «المير»

يترقب الشارع السياسي، اعتباراً من اليوم الخميس، انطلاق حملة انتخابات المجالس المحلية البلدية والولائية، وهو ثالث موعد انتخابي تشهده «الجزائر الجديدة»، بعد استفتاء الدستور والتشريعية. وتعتبر هذه المرحلة آخر محطة تسبق الاقتراع المقرر يوم 27 نوفمبر الجاري، وهذا بالتزامن مع إعلان السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات عن «الكشوف» النهائية للمرشحين لتمثيل المجالس المنتخبة.

هيام لعيون

يتنافس أزيد من 152 ألف مترشح للمجالس البلدية والولائية، على الترويج «لبضاعتهم»، خلال عشرين يوماً من الحملة التي تستعمل فيها كل الوسائل المباحة لكسب أصوات الناخبين، للظفر بلقب «المير» ورئيس المجلس الشعبي الولائي، وهذا بعد عملية تدقيق كبيرة، قامت بها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات تحت طائلة محاربة المال السياسي وإبعاد المشتبه في صلتهم بالفساد.

معركة العشرين يوماً

على مدار عشرين يوماً، من 4 إلى 24 من هذا الشهر، تبدأ اليوم مرحلة الدعاية للتعرف على «البرامج» الانتخابية للمرشحين والمترشحات، والتي تحمل أفكاراً حول العديد من القضايا التي تشغل المواطنين، وساكنة المدن والقرى والمداشير للفوز بـ «معركة المقاضلة» واختيار من يرون أنه الأنسب لتمثيلهم في المجالس المنتخبة.

وكلّ موعد تأخذ الحملة الانتخابية العديد من الأوجه، منها اللقاءات المباشرة مع الناخبين والناخبات، من خلال تجمعات في القاعات، ينشطها خاصة قادة التشكيلات السياسية التي تقدمت للسباق، وبالمراكز الشبابية وقاعات الرياضة بالمجان للشباب الأقل من أربعين سنة، حسب ما جاء به القانون العضوي للانتخابات، والتي تتوفر بها الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية اللازمة، حسب البروتوكول الصحي الذي اعتمده السلطة بالتعاون مع وزارة الصحة، إلى جانب استغلال الفضاء الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وكذلك الإعلانات في الصحف المحلية ووسائل الإعلام المختلفة، خاصة الثقيلة منها.

وسيكون المترشحون «المتحزون» أو الأحرار، على موعد آخر لإقناع المواطنين بالتوجه بقوة لمراكز الاقتراع والإدلاء بأصواتهم خلال الانتخابات المحلية التي تراهن عليها السلطة والطبقة السياسية لاستكمال بناء مؤسساتي جديد وإحداث نهضة خاصة على المستوى الاقتصادي وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للشعب ورفع الغبن عن مناطق الظل.

أرقام وتعايق

وبلغة الأرقام التي كشفت عنها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، فإن 5848 قائمة تقدمت للانتخابات تجديد المجالس البلدية، منها 4860 حزبية تمثل 40 تشكيلة سياسية و988 قائمة مستقلة. و45 بلدية تقدمت فيها قائمة وحيدة، بينما لم تسجل أي ترشيحات في 8 بلديات، فيما تم في المقابل تحديد عدد الساعات والحصص

المسجلة بـ2197 ساعة، موزعة على التلفزيون العمومي بـ318 ساعة والإذاعة بـ315 ساعة، بالإضافة إلى الإذاعات المحلية بـ1564 ساعة.

وقدمت سلطة الانتخابات أرقاماً تخص مشاركة الأحزاب، حيث دخل الأفلان بـ1242 ملف في 58 ولاية، التجمع الوطني الديمقراطي بـ1073 ملف في 56 ولاية، جبهة المستقبل بـ782 ملف في 53 ولاية، حركة البناء الوطني بـ510 ملف في 51 ولاية، حركة مجتمع السلم بـ500 ملف في 51 ولاية، صوت الشعب بـ170 ملف في 36 ولاية، الألفاس بـ131 ملف في 10 ولايات، حزب الفجر الجديد بـ77 ملفاً في 22 ولاية، جبهة الجزائر الجديدة بـ50 ملفاً في 20 ولاية.

وبالنسبة للمجالس الولائية، سجل ترشح 429 قائمة، منها 341 حزبية و88 مستقلة. وتقدم الأفلان بـ56 قائمة والأرندي بـ51 قائمة والمستقبل بـ50 قائمة والبناء بـ46 قائمة وحمس بـ42 قائمة.

ويبلغ عدد الهيئة الناخبة داخل الوطن، 23 مليوناً و717 ألف و479 ناخب. عدد المسجلين الجدد بلغ 669 ألف و902 ناخب، بينما يُقدر عدد المشطوبين 474 ألف و742. وحسب رئيسها قدمت سلطة الانتخابات 334 استئناف لدى مجلس الدولة ضد قرارات المحاكم الإدارية التي حكمت لصالح مرشحين رفضت ملفاتهم. ويستعد المتقدمون للانتخابات البلدية والولائية، لتحويل حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي إلى منصات إخبارية بالدرجة الأولى، مستخدمين في ذلك المقاطع المصورة وغيرها من الوسائل لإبراز السيرة الذاتية للمترشح والبرنامج الانتخابي، لاسيما وأن الفيسبوك أصبح من أكثر الوسائل التي تؤثر في الشارع، حيث بإمكانه نقل أفكار وبرامج وخطط المترشحين إلى فضاءات أوسع تتجاوز حدود الحملات التقليدية في القاعات والمقاهي والشوارع.

محظورات الحملة

من جهة أخرى، ألزمت السلطة المستقلة عند ممارسة الحملة احترام أحكام الدستور وحرية الغير في إبداء رأيه وعدم القيام بأي تصريحات تنطوي على استخدام أسلوب التجريح أو التشهير بالآخرين، وعدم استخدام شعار الدولة الرسمي أو رموزها مثل صور رئيس الجمهورية.

وتحدد 49 مادة من القانون العضوي المتعلق بالانتخابات، آليات الحملة الانتخابية وضوابطها، من انطلاقها إلى نهايتها، وما الذي يمكن القيام به، كيفية تمويلها ومراقبة هذا التمويل، حيث ولأول مرة تم استحداث لجنة في السلطة تتكفل خصيصاً بأموال الانتخابات، لمحو مخلفات الماضي، لاسيما من حيث التمويل الخفي، أو غير القانوني، الفاسد، حسب تفسيرات قانونية تحدث بها أستاذ القانون موسى بودهان.

وقال في تصريح لـ «الشعب»، إن المشرّع شدد في هذا المجال من حيث الممارسات أثناء الحملة، بحيث يمنع منعاً باتاً أن يستعمل المترشح خطاب الكراهية والتمييز، أو المساس برموز الدولة والثورة، وبتقييم ومبادئ الجمهورية واستغلال أماكن العبادة، ووسائل الدولة، بمن في ذلك المترشحون الممارسون لمهامهم، سواء كرؤساء بلديات، أو أعضاء في المجالس البلدية والولائية، حيث يمنع عنهم منعاً باتاً استخدام سيارات الدولة وإمكاناتها ووسائلها، ولا يجوز لأي من العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى والهيئات والمؤسسات العامة القيام بأي حملة انتخابية أثناء مزاوله عملهم أو دوامهم الرسمي.

كما يحظر تنظيم وعقد الاجتماعات الانتخابية واللقاء الختبي أو وضع الملصقات أو الإعلانات أو الصور في أماكن العبادة والمنشآت التعليمية والمنشآت والمباني والمرافق الحكومية.

بين التطلعات والوهم

يتطلع الناخبون من المترشحين لواقعية أكثر تعزّر تطلعاتهم، حيث من المفترض أن تتناول قضايا تشمل قطاعات الصحة والتعليم والطرق والمنشآت القاعدية والمناطق النائية، خاصة مناطق الظل.

لكن وفي كل مرة ينتقد مواطنون هذه المواعيد السياسية التي يعتبرونها فرصة «لبيع الوهم» للناخبين، من أجل الفوز بأصواتهم، حيث يتهمون الفائزين «بالاختفاء» بعد تاريخ 27 نوفمبر الجاري عن الأضواء، بالمكوث بمكاتبهم المكيّفة بعيداً عن الواقع المعيش. ويبقى المترشحون خلال هذه الاستحقاقات، أمام امتحان الدفاع عن شرف المسؤولية الذي كان إلى غاية سنوات ماضية يستعمل لتحقيق مأرب شخصية على حساب المواطن.



MOHAMED CHARFI, PRÉSIDENT DE L'ANIE

«75% des rejets des candidatures approuvés par le Conseil d'Etat»

L'AUTORITÉ NATIONALE INDÉPENDANTE DES ÉLECTIONS s'est défendue des observations des partis l'accusant d'avoir eu la main lourde dans l'étude des dossiers de candidature aux élections locales.

Selon son président, le rejet des candidatures est justifié dans la majorité des cas.

Les trois quarts des décisions de rejet des candidatures aux élections locales du 27 novembre prises par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) ont été approuvées par le Conseil d'Etat, a annoncé, hier à Bouira, le président de cette instance, Mohamed Charfi. «75 % des décisions de rejet des candidatures prises par l'Anie ont été validées et approuvées par le Conseil d'Etat, tandis que 25% des décisions de rejet ont fait l'objet d'annulation par les instances ju-

diciaires», a expliqué à la presse le président de l'Anie, qui a inspecté dans la matinée deux salles modèles fin prêtes pour abriter des meetings électoraux à Bouira.

Pour les 25% des rejets annulés par la justice, l'Anie revoit ces décisions sur la base de grosses de jugement, en vue de réhabiliter les candidatures concernées, a signalé Charfi, qui a saisi l'occasion pour réaffirmer l'engagement de son instance à «lutter contre la fraude électorale et l'argent sale». «Le rôle de l'Anie est non seulement d'organiser des élections, mais sur-

tout d'approfondir la démocratie constitutionnelle via des pratiques saines et transparentes», a insisté le même responsable.

«La force des nations réside dans le respect de la liberté des choix des peuples, et l'Anie a été créée pour développer davantage cette idée de démocratie constitutionnelle via l'organisation de scrutins transparents, afin que l'Algérie puisse reprendre sa place de puissance régionale», a-t-il dit. Pour l'instauration de la démocratie constitutionnelle, Charfi a jugé indispensable de veiller au respect de la liberté du choix des électeurs.

DÉBUT, AUJOURD'HUI, DE LA CAMPAGNE POUR LES ÉLECTIONS DU 27 NOVEMBRE PROCHAIN À L'ASSAUT DU POUVOIR LOCAL

UN SCRUTIN considéré comme la dernière étape pour parachever le processus d'édification des institutions de l'Etat.

■ **SMAIL ROUHA**

C'est parti. Le compte à rebours est enclenché. Vingt-trois jours, à peine, pour convaincre. Les candidats aux élections des Assemblées populaires communales (APC) et de wilayas (APW) prennent d'assaut le terrain. Une quarantaine de formations politiques et des listes indépendantes animeront les meetings et rassemblements de proximité pour convaincre les électeurs. Une dernière ligne droite pour laquelle chaque candidat va devoir redoubler d'efforts durant cette campagne pour le renouvellement de 1 541 APC pour lesquelles concourent 5 848 listes, et des 58 APW que se disputent 429 listes. De quartiers en quartiers, les candidats partent à la quête des voix dormantes. Des meetings sont animés au quotidien. Alors que les électeurs n'ont plus beaucoup de temps pour se faire une idée des candidats pour lesquels ils iront voter, les postulants ont élaboré des programmes de campagne. Les choix de la population ne sont pas simples à faire lors de ce scrutin. La dernière étape pour parachever le processus d'édification des institutions de l'Etat. Un rendez-vous qualifié, par le président de la République, Abdelmadjid Tebboune, d'« étape cruciale » qui permettra d'élire des « assemblées représentatives » à même de prendre en charge



Place aux jeunes

les préoccupations et les aspirations des citoyens. Un processus de consolidation de la construction démocratique de l'Algérie nouvelle avec la consécration de l'Etat de droit et de la justice sociale, entamé par l'amendement de la Constitution en novembre 2020, suivi par la tenue des élections législatives en juin 2021 et locales le 27 novembre prochain. Une opportunité pour les partis et les listes indépendantes de prendre le pouvoir local au niveau des APC et APW. Dans un message, à l'occasion du 67e anniversaire du déclenchement de la Révolution du 1er Novembre 1954, le chef

de l'Etat a affirmé qu'en « parachèvement du processus d'édification des institutions de l'Etat sur des bases solides » l'Algérie réaffirmera la « volonté forte et ferme de protéger le choix souverain des citoyens et citoyennes » et de « lutter contre toutes formes de

domination de l'argent et d'influence visant à porter atteinte à la crédibilité du processus électoral ». Un scrutin à même de doter l'Algérie d'institutions, d'une gouvernance moderne et intègre. « Nous faisons tout pour donner aux élections toute la crédibilité nécessaire afin d'arriver à mettre en place des institutions étatiques respectueuses de la volonté populaire et œuvrant pour le bien-être du citoyen », a affirmé, hier, à partir de la wilaya de Bouira, le président de l'Autorité nationale indépendante des élections, Mohamed Charfi. Un scrutin qui intervient à un moment crucial. « Ces élections locales permettront de parachever le processus de réformes initiées par le président de la République » et de « consacrer l'édification institutionnelle en faveur d'une prise en charge optimale et rapide des préoccupations légitimes des citoyens aux plans économique et social, ainsi qu'en matière de développement local et de réduction des disparités entre les différentes régions du pays », souligne le parti de l'Alliance nationale républicaine (ANR).

À cet égard, Hakim Belahcel, membre du présidium du parti, estime que le pays est dans « le collimateur des tentations néo-colonialistes, des forces et des rentiers de l'immobilisme politique ». Aussi, la participation du Rassemblement national démocratique (RND), témoin de sa volonté d'« affirmer sa place sur la scène politique nationale » et « contribuer au parachèvement du processus d'édification institutionnelle en Algérie ». Une ambition partagée par le Mouvement de la société pour la paix (MSP), pour qui ce rendez-vous électoral s'inscrit dans le cadre de la poursuite de son « combat politique constructif ». Alors que le Front de Libération nationale (FLN) a assuré qu'il prendra part à ces élections pour « consolider sa place de plus grande force politique du pays ». Gageons que ce scrutin ne finira pas par être oublié, comme si le scrutin favori des Algériens n'était soudain plus digne d'intérêt, vide de sens et d'enjeu. Et en pleine tempête sociale, le désarroi des citoyens doit être un avertissement supplémentaire aux futurs élus.

S.R.

LE SCRUTIN EN CHIFFRES

- Corps électoral: 23 717 479 électeurs, dont 54% hommes (12 824 972) et 46% femmes (10 898 501).
- Nouveaux inscrits sur les listes électorales: 669 902 inscrits (61% hommes et 39% femmes).
- 474 742 radiés.
- Retrait de 1.158 dossiers de candidatures aux Assemblées populaires de wilayas (APW), dont 877 dossiers retirés par 48 partis agréés et 281 par des listes indépendantes.
- Retrait de 22 325 dossiers de candidatures aux Assemblées populaires communales (APC).
- Retrait de 13 698.13 formulaires de souscription de signatures individuelles pour les APC et APW.
- Dépôt de 1 100 634 dossiers pour les APW.
- Admission de 66% des dossiers déposés, soit 727 938 dossiers et refus de 34%, soit 371 101 dossiers.

LA CAMPAGNE ÉLECTORALE DÉBUTE, AUJOURD'HUI

Les candidats et le dilemme de la mobilisation

LE LOGEMENT, les conditions de la scolarisation et l'harmonisation de la vie communale à travers une mobilité urbaine et rurale, sont autant de défis que les futurs maires doivent s'y pencher concrètement pour les résoudre.

■ **HOCINE NEFFAH**

La campagne électorale des locales débutera, aujourd'hui. L'enjeu est intimement lié au parachèvement de l'édifice institutionnel.

L'atmosphère ne ressemble pas aux précédentes campagnes électorales, la morosité est le propre de ce rendez-vous électoral. Alors que les locales constituent l'enjeu majeur pour les citoyens lambda qui se débattent dans leurs problèmes quotidiens. Cela devrait provoquer, logiquement, une dynamique et un engouement, puisque il y a des préoccupations directes des citoyens. Le contexte politique a changé, la classe politique fait face à une mutation qui engage y compris sa méthode d'organisation et de mobilisation à la fois. La campagne électorale sera imprimée par ces changements et mutations qui imbibent la scène politique dans son ensemble. De ce point de vue, les candidats postulant aux fonctions locales, seront à leur tour obligés de s'arrimer aux nouvelles mutations dont fait preuve l'Etat et la société. Le discours est appelé, lui aussi, à être revu et métamorphosé. Les locales du 27 novembre prochain seront périlleuses et délicates. La mobilisation ne sera pas une chose reluisante pour les candidats en quête d'un quitus vers les instances élues. Certes, les problèmes de la gestion communale qui caractérisent

la réalité locale des citoyens perdurent et prennent encore de l'ampleur. Mais les citoyens sont devenus très exigeants sur la gestion qui frappe de plein fouet leurs communes. Les infrastructures sont dans un état abracadabrant, la gestion de base quant aux besoins directs de la quotidienneté des citoyens est médiocre, pour ne pas dire inexistante dans beaucoup de cités et quartiers. La gestion de l'eau potable, l'éclairage et la propreté des espaces renseignent sur la déficience qui frappe nos communes. Ceux qui postulent au poste de maire doivent s'adapter et prendre en considération les doléances et les revendications légitimes des citoyens de leurs communes respectives. Le discours doit sortir du cadre populiste qui a meublé le décor et le fond de la campagne électorale durant les précédentes joutes électorales. Le programme doit être énoncé avec clarté et sans démagogie pour pouvoir prétendre au poste de maire. Les partis sont dans une situation qui ne peut leur permettre de faire dans le folklorique et l'occasionnel. Le changement exigé par la majorité des citoyens doit être vérifié et concrétisé sur le terrain. L'un des terrains propices et des plus concrets, c'est bien le changement au niveau local. Les préoccupations et les problèmes locaux sont autant de facteurs qui exacerbent la crise politique, économique et sociale des larges couches de la société. Les candidats seront



Comment convaincre ?

confrontés à l'exigence et la nécessité de rendre des comptes. Les citoyens deviennent de plus en plus exigeants et revendicatifs, ce qui est légitime de par ce qu'ils subissent comme fatras en rapport avec une non-gestion, voire une démission totale des élus locaux sur le terrain. Les citoyens n'acceptent plus les justifications dont les arguments ne tiennent plus la route à leurs yeux. Ils veulent du concret, c'est-à-dire des solutions concrètes. Le logement, les conditions de la scolarisation et l'harmonisation de la vie communale à travers une mobilité urbaine et rurale sont autant de défis que les futurs maires doivent s'y pencher concrètement pour les résoudre. La politique de la fuite en avant ne peut plus servir comme alibi pour justifier la faillite de la gestion communale et

ses conséquences néfastes sur la vie directe des citoyens. Les partis politiques sont face à une nouvelle réalité, cette réalité est caractérisée par la fermeté des citoyens et leur détermination à aller jusqu'au bout dans leurs revendications jusqu'à ce qu'elles soient satisfaites. Les locales sont d'une importance capitale, c'est là où se joue la vie quotidienne des citoyens. La campagne électorale est conditionnée par cette nouvelle donne, c'est-à-dire ne pas faire comme c'était le cas dans les précédentes expériences en tournant le dos ou de sous-estimer les doléances des citoyens lambda. Ce n'est plus l'ère de la gestion à l'aveuglette, c'est l'ère de la dissidence citoyenne, rien ne se fait sans que les comptes ne soient rendus. Le temps de l'impunité est révolu.

H.N.



CAMPAGNE ÉLECTORALE POUR LES LOCALES

UNE OPPORTUNITÉ POUR UN DÉBAT FÉCOND ET DÉMOCRATIQUE

S'étalant du 4 au 23 novembre, conformément à l'article 73 de la loi portant régime électoral, qui stipule qu'elle est déclarée ouverte 23 jours avant la date du scrutin et s'achèvera trois jours avant la tenue de celui-ci, la campagne électorale constituera un sérieux test pour les partis politiques et, dans une moindre mesure, pour les listes indépendantes.



L'affichage des portraits des candidats suffira-t-il à convaincre les électeurs ?

Convaincre l'électorat. Tel est en effet le défi principal auquel sont confrontés les candidats, à plus forte raison lorsqu'on sait que le spectre de l'abstention plane toujours, comme ça a été d'ailleurs le cas lors des derniers rendez-vous électoraux. Les responsables des formations politiques doivent être conscients que le rétablissement de la confiance entre élus et citoyens passe inévitablement par, d'abord, un discours cohérent et réaliste, loin des promesses et, ensuite, des actes forts sur le terrain.

D'où la complexité de la tâche qui attend les candidats, même si du côté des directions des partis on affiche ouvertement un optimisme démesuré et une confiance à toute épreuve pour être au rendez-vous et, surtout, rafler la mise dans un scrutin qui sera la 2e, après les législatives du 12 juin dernier, à se dérouler dans le sillage de la nouvelle loi électorale, amendée en mars 2021.

Cette dernière donne en effet la part belle au mode à la représentation proportionnelle avec vote préférentiel sur une liste ouverte sans panachage.

En clair, il n'y aura pas de tête de liste et

l'électeur est libre de choisir le (les) candidat (s) qu'il préfère mais issus toutefois d'une seule et unique liste.

Pour revenir à la campagne électorale, il faut savoir que celle-ci comprend une série de recommandations que doivent respecter les candidats, sous peine de se voir éjecté de la course électorale. A commencer par l'article 74 qui interdit toute activité, par quelque moyen et sous quelque forme, en dehors de la période prévue à l'article 73 ci-dessus, alors que l'article 75 stipule que tout candidat ou personne qui participe à une campagne électorale doit s'abstenir de tenir tout discours haineux et toute forme de discrimination. L'article 76 interdit l'utilisation de langues étrangères durant la campagne électorale quand l'article 77 informe que tout candidat bénéficie d'un accès équitable aux médias audiovisuels.

Sous l'œil vigilant de l'ANIE

L'utilisation de tout procédé publicitaire commercial à des fins de propagande durant la période de la campagne électorale est par ailleurs interdite. L'article 81 ne tolère sous aucun prétexte la publication et la diffusion de sondages portant sur les inten-

tions de vote des électeurs, 72 heures avant la date du scrutin sur le territoire national et cinq jours avant la date du scrutin pour la communauté nationale établie à l'étranger. Concernant l'affichage, des surfaces publiques sont attribuées aux candidats équitablement à l'intérieur des circonscriptions électorales et toute autre forme de publicité, en dehors des emplacements réservés à cet effet, est interdite.

De même que les postulants ne peuvent utiliser, à des fins de propagande électorale, des biens ou moyens d'une personne morale publique ou privée, institution ou organisme publics. Les candidats sont également interdits de l'usage, à des fins de propagande électorale et sous quelque forme que ce soit, des lieux de culte, des institutions et administrations publiques, ainsi que des établissements d'éducation, d'enseignement et de formation, quelle que soit leur nature ou appartenance.

L'article 85 de la loi électorale interdit tous geste, attitude, action ou autre comportement violent, déloyal, injurieux, déshonorant, illégal ou immoral et veiller au bon déroulement de la campagne électorale.

S. A. M.

UN PROTOCOLE SANITAIRE SPÉCIAL

Un protocole sanitaire Spécial élections locales, valable à partir du début de la campagne électorale jusqu'à la fin de l'opération de dépouillement, a été signé dernièrement entre l'ANIE et le ministère de la Santé en vue de prévenir contre la propagation du nouveau Coronavirus (Covid-19). Les deux parties ont insisté sur l'application stricte des mesures préventives pour le déroulement du scrutin en toute sécurité et assuré que tous les moyens nécessaires ont été mobilisés pour la réussite de ce rendez-vous.

2.200 HEURES POUR CONVAINCRE L'ÉLECTORAT

Pour la première fois, six chaînes de la Télévision publique et cinq chaînes de la Radio nationale ont été mobilisées pour la campagne électorale, en sus de l'implication de toutes les radios locales. Au final, un volume horaire de 2.197 heures sera consacré à la diffusion des interventions des candidats. En détail, 318 heures pour la Télévision, 315 heures pour les chaînes de la Radio nationale et 1.564 heures pour les radios locales. Un tirage au sort relatif à la répartition du temps d'antenne entre les candidats a été, à cet effet, organisé par l'ANIE, en présence des représentants des partis et des listes indépendantes.

MOHAMED CHARFI, PRÉSIDENT DE L'ANIE

«UNE ORGANISATION STRICTE POUR PARER AUX CARENCES CONSTATÉES»

Les trois quarts des décisions de rejet des candidatures prises par l'Autorité nationale indépendante des élections ont été approuvées par le Conseil d'État. «75% des décisions de rejet des candidatures prises par l'ANIE ont été validées et approuvées par le Conseil d'État, tandis que 25% des décisions de rejet ont fait l'objet d'annulation par les instances judiciaires», a annoncé, hier à Bouira, le président de cette instance, Mohamed Charfi.

our les 25 % de rejets annulés par la justice, l'ANIE revoit ces décisions sur la base de grosses de jugement en vue de réhabiliter les candidatures concernées, a signalé M. Charfi, qui a saisi cette occasion pour réaffirmer l'engagement de son instance à «lutter contre la fraude électorale et l'argent sale». «Le rôle de l'ANIE est non seulement d'organiser des élections, mais surtout d'approfondir la démocratie constitutionnelle via des pratiques saines et transparentes», a insisté le même responsable.

«La force des nations réside dans le respect de la liberté des choix des peuples et l'ANIE est créée pour développer davantage cette idée de démocratie constitutionnelle via l'organisation de scrutins transparents, afin que l'Algérie puisse reprendre sa place de puissance régionale», a-t-il dit.

Pour l'instauration de cette démocratie constitutionnelle, M. Charfi a jugé indispensable de veiller au respect de la liberté de choix



Ph. Y. Cheurfi

Lutter contre la fraude électorale et l'argent sale.

lors des élections, et ce, conformément aux engagements pris dans la déclaration du 1^{er} Novembre 1954, afin de bâtir un Etat de droit et surtout honorer les sacrifices des martyrs de la Révolution.

Le président de l'Anie s'est dit, par ailleurs, satisfait de l'organisation de la campagne électorale ainsi que des prochaines élections.

«Cette organisation et la coordination, qui se font dans une bonne harmonie entre les éléments de l'Anie, la société civile et les institutions de l'Etat, me rendent très heureux et confiant quant à la réussite des élections», s'est-il félicité.

Le même responsable a réitéré l'obligation pour les administrations publiques de fournir tous les moyens nécessaires pour le déroulement du scrutin et ce conformément à la loi et à la convention signée avec le gouvernement pour la prise en charge des aspects logistiques pour l'organisation des élections.

ÉLECTIONS LOCALES DU 27 NOVEMBRE

La campagne électorale lancée

C'est aujourd'hui jeudi que débutera la campagne électorale pour les élections locales anticipées prévues le 27 novembre.

PAR KAMAL HAMED

Les partis politiques et les indépendants vont donc se lancer, dès ce jeudi, dans une grande offensive de charme à l'effet de séduire un maximum d'électeurs afin qu'ils se rangent, le 27 novembre prochain, aux côtés de leurs candidats aux assemblées populaires communales (APC) et aux assemblées populaires de wilayas (APW). La tâche sera extrêmement ardue tant les algériens semblent avoir bel et bien tourné le dos à la chose politique puisque, comme cela a été constatée lors des élections législatives anticipées du 12 juin dernier, ils boudent de plus en plus les urnes. D'ailleurs les partis politiques ont eu à le constater lors de l'opération de collecte des signatures en vue de confectionner les listes électorales. Il n'a pas du tout été facile de convaincre les citoyens et c'est ainsi que des formations politiques, pourtant réputées avoir un grand ancrage populaire sur l'ensemble du territoire national, n'ont pu franchir le cap des signatures des citoyens. Résultat : de nombreuses communes du pays se retrouvent ainsi, sans la



moindre liste de candidature ce qui n'a jamais été le cas auparavant. Ainsi des partis comme le FLN et le RND et dans une moindre mesure le MSP, ne sont pas présents dans l'ensemble des APC. Sur les plus de 1.400 communes le FLN n'a pu présenter de listes dans un peu plus de 200 communes. L'ex-parti unique est suivi par le RND qui a, lui, échoué à présenter des listes dans au moins 400 communes. Le MSP ne sera présent que dans un tiers des APC. Le plus vieux parti d'opposition, le FFS en l'occurrence, qui a décidé de prendre part au scrutin contre l'avis d'une bonne partie de sa base militante, sera lui présent par au moins 131 listes aux APC et un nombre encore réduit dans les APW. C'est dire que cela n'a pas été une simple sinécure pour les partis et les listes indépendantes. L'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) a été pointée du

doigt et rendu responsable de cette situation. Il faut dire que l'instance présidée par Mohamed Charfi a disqualifié un nombre important, pour ne pas dire record, de candidats pour de multiples raisons. L'article 184 de la loi organique portant régime électoral a été à l'origine de ces disqualifications et presque l'ensemble de la classe politique a réclamé la révision du code électoral. Cela dit les partis politiques et les indépendants n'ont d'autre choix que d'aller de l'avant lors de cette campagne électorale qui va durer trois semaines. Ils auront ainsi trois semaines pour convaincre les électeurs. Des électeurs qui sont préoccupés par la cherté de la vie. C'est dire que le contexte est difficile et guère encourageant pour les partis politiques.

K. H.

ÉLECTIONS LOCALES ANTICIPÉES DU 27 NOVEMBRE

Coup d'envoi aujourd'hui de la campagne électorale

● La campagne qui s'étalera sur trois semaines conformément à l'article 73 de la loi électorale qui dispose que la campagne électorale est déclarée ouverte 23 jours avant la date du scrutin et elle s'achèvera trois jours avant.

Coup de starter, aujourd'hui, de la campagne pour l'élection des Assemblées populaires communales (APC) et de wilaya (APW) prévue le 27 novembre prochain. Une campagne qui s'étalera sur trois semaines conformément à l'article 73 de la loi électorale qui dispose que la campagne électorale est déclarée ouverte 23 jours avant la date du scrutin et elle s'achèvera trois jours avant. Les 23 717 479 électeurs que compte le corps électoral vont élire les membres des APC et APW pour un mandat d'une durée de cinq ans. Dans cette perspective, 48 partis politiques agréés ont retiré 877 dossiers sur un total de 1158 dossiers de candidatures. Les 281 restants ont été retirés par des listes indépendantes, d'après les données communiquées dimanche par le président de l'Autorité nationale indépendante des élections (ANIE), Mohamed Charfi. Un total de 22 325 dossiers de candidature aux APC ont été également retirés, alors que le nombre des formulaires de souscription de signatures individuelles pour les APC et APW a atteint

les 13 698 013. L'ANIE a révélé, en outre, le dépôt de 1 100 634 dossiers pour les APW, dont 66%, soit 727 938 dossiers, ont été acceptés. L'Autorité a attribué pour chaque liste un numéro d'identification. Les listes partisanes sont numérotées de 001 jusqu'à 100, alors que les listes indépendantes portent les numéros 101 et plus pour faciliter l'opération, en sus d'un numéro d'identification pour les APC et les APW. Ils sont nombreux les partis politiques qui attendent toujours les derniers verdicts du Conseil d'Etat concernant leurs recours au sujet des dossiers de candidature ayant fait l'objet de rejet. Néanmoins, cela n'a pas empêché certains d'entre eux de finaliser leurs plannings de meetings et de programmes électoraux qu'ils devront défendre tout au long de cette campagne.

«DEUXIÈME FORCE EN KABYLIE»

Le FLN qui décide de prendre part à ces élections anticipées pour, affirme haut son secrétaire général Abou El Fadl Baadji,

«consolider sa place de plus grande force politique du pays», participe à ces élections avec 1242 listes pour les APC et 56 listes pour les APW, alors que le RND entre en lice avec 1073 listes pour les APC et 51 listes APW. Le SG du FLN a précisé, hier, que son parti participe dans toutes les wilayas, y compris en Kabylie.

«Après le FFS, nous sommes la deuxième force en Kabylie en termes de listes de candidatures, nous serons présents dans 46 communes», a-t-il soutenu lors d'une conférence de presse tenue au siège du parti. S'agissant du programme des meetings, Baadji devra animer une quarantaine de rassemblements, dont le premier se tiendra aujourd'hui au chef-lieu de la wilaya de Tissemssilt, avant de se déplacer dans l'après-midi à Sougueur, dans la wilaya limitrophe de Tiaret.

Le dernier meeting électoral du SG du vieux parti du pouvoir est prévu au dernier jour de la campagne électorale à Alger. Pour sa part, Tayeb Zitouni, SG du RND, devra animer vingt-cinq meetings électoraux. Les

premiers sont prévus, aujourd'hui, à Bordj Bou Arréridj et Oum El Bouaghi. Le choix des wilayas s'est fait, selon la direction de ce parti, en fonction de l'«étendue» de la participation et du «poils» du parti dans ces localités. Des rassemblements et des sorties de proximité sont également au menu.

Du côté du Front des forces socialistes (FFS) dont la participation se limite essentiellement à ses fiefs avec 141 listes APC et 7 autres listes APW, la campagne électorale sera axée sur l'action de proximité en raison de son efficacité, mais également au vu de la situation sanitaire avec, notamment, les craintes d'une quatrième vague de la Covid-19, affirme Hakim Belacel, membre de l'instance présidentielle de ce parti. Enfin pour le Front El Moustakbal, troisième parti en termes de listes électorales présentées à ce scrutin (782 listes APC et 53 listes APW), le président du parti, Abdelaziz Belaid, devra entamer sa campagne électorale à partir de la ville de Tamansrasset, dans le sud du pays.

Nabila Amir

COMMENTAIRE

Une vie politique sclérosée

Par Ali Bahmane

La vie politique est réduite à sa plus simple expression, et c'est paradoxal à quelques semaines d'une élection locale, somme toute importante, car il s'agira de renouveler les Assemblées élues des communes et des wilayas, censées régler une large partie des problèmes de proximité des citoyens. Des partis ont décidé de boycotter cette échéance, d'autres non, sans qu'aucun débat public ne fasse connaître leurs propres motivations. Comme d'habitude, au moment de déposer leur bulletin de vote, les citoyens se fieront plus à leur instinct et à la « vox populi » qu'à des programmes électoraux sérieux, en saine confrontation. Dans une tradition bien ancrée, ce qui jouera davantage, ce seront le tribalisme, le régionalisme et le populisme. A coup sûr, les futures Assemblées locales ne seront pas différentes de celles du passé, l'imagination, la compétence et l'intégrité seront encore des denrées rares. Même scénario que durant les élections législatives qui, de tout temps, ont fait émerger des Assemblées hétéroclites, sans imagination ni vitalité et efficacité. L'APN actuelle n'est pas EN reste, elle n'a créé aucune commission d'enquête sur les lancinants problèmes vécus par le pays ces derniers mois et n'a jamais interpellé avec véhémence le gouvernement. Et pourtant, ce ne sont pas les dossiers qui ont manqué : les incendies meurtriers de l'été, la crise des liquidités, la cherté de la vie, le rebond du phénomène des harraga, la fuite des cerveaux, etc. Comme les précédentes, elle vote tout en bloc, facilement, se contentant des réponses des ministres lors des questions orales. Tout cela, en réalité, n'est que la conséquence de l'aridité de la vie politique nationale dans laquelle domine un seul discours, celui de l'Exécutif. L'opposition est réduite quasiment à sa plus expression, ses actes et sa parole se sont raréfiés. Le bloc démocratique est contraint de s'exprimer quasiment dans la clandestinité. L'ouverture politique n'est à l'ordre du jour ni en direction de l'opposition, ni sur la question des détenus politiques. La grâce présidentielle de ce 1^{er} novembre 2021 ne les a pas concernés, à l'image de celle décidée par le chef de l'Etat à son retour d'hospitalisation d'Allemagne, qui vit la libération de plusieurs dizaines de détenus du hirak. Elle fut saluée comme un geste d'apaisement, porteur d'un espoir de dialogue avec les forces porteuses de changement. Mais vite, il apparut que c'est le durcissement qui a été choisi par le pouvoir, ce qui se traduit sur le terrain par de multiples arrestations, dont nombre d'incarcérations et de placements judiciaires. Près de 300 détenus d'opinion sont enregistrés, à ce jour, sous divers chefs d'accusation, les plus récurrents étant généralement l'atteinte à l'ordre public, à l'unité nationale et aux constantes auxquelles s'ajoutent les crimes terroristes suite aux incendies de l'été 2021. Si cette politique musclée est tout naturellement dénoncée par l'opposition et les ligues des droits de l'homme, les autorités, de leur côté, restent de marbre, la justifiant par le souci de préserver le pays de manœuvres de « déstabilisation » de tous types, à leurs yeux, téléguidées par des forces occultes, voire des puissances étrangères, à l'image du Maroc. Aussi, jugent-elles, tant que le danger est permanent, qu'il n'y a pas nécessité, encore moins urgence, à ouvrir le champ politique.

ÉLECTIONS LOCALES

La campagne électorale débute aujourd'hui

La campagne électorale pour les élections locales du 27 novembre prochain débute aujourd'hui. Avec 1 242 listes de candidatures aux APC et 56 listes APW, le parti FLN a toutes les chances de sauvegarder sa place dominante au sein des assemblées locales élues.

Karim Aïmeur - Alger (Le Soir)
- C'est aujourd'hui donc que la campagne électorale pour le renouvellement des 1 541 Assemblées populaires communales (APC) et les 58 Assemblées populaires de wilayas (APW) sera lancée.

Les partis politiques et les listes indépendantes investissent le terrain pour convaincre les électeurs à choisir leurs candidats, dans un contexte politique morose, loin des dynamiques qui caractérisaient la scène politique à la veille des rendez-vous électoraux.

Rescapés d'un puissant mouvement populaire qui les décriait et exigeait le changement radical, les partis FLN et RND ont toutes les chances de trôner à nouveau sur les assemblées locales, en étant les deux partis qui ont présenté le plus

de listes de candidatures. En effet, l'ex-parti unique participe avec 1 242 listes sur le total des 1 541 communes que compte le pays, suivi du RND avec 1 073 listes présentées au niveau de 56 wilayas. Arrive en troisième position le Front el Moustakbal qui a réussi à présenter 782 listes dans 53 wilayas, suivi par le Mouvement El Binaa avec 510 listes dans 51 wilayas et le Mouvement de la société pour la paix (MSP) avec 500 listes réparties sur 51 wilayas.

Au bas du tableau, figurent le parti de la Voix du peuple avec 170 listes réparties sur 36 wilayas, le Front des forces socialistes (FFS) avec 131 listes réparties sur 10 wilayas, le parti Fadji el Djadid avec 77 listes sur 22 wilayas et, enfin, le Front de l'Algérie nouvelle avec 50

millions d'électeurs sont appelés à choisir leurs représentants au sein des assemblées locales et le taux de participation sera, encore une fois, un enjeu important de cette échéance, après la défection populaire lors des trois derniers scrutins.

Souignons, enfin, que 8 APC, 4 à Tizi-Ouzou et 4 à Béjaïa, ne seront pas concernées par le renouvellement des assemblées en raison de l'absence des listes de candidatures.

Ces communes seront gérées, conformément à l'article 51 du code électoral, par des administrateurs désignés par les walis.

« L'administrateur exerce, sous l'autorité du wali, les pouvoirs dévolus, en vertu de la législation et de la réglementation, à l'Assemblée populaire communale et à son président », souligne l'article qui précise que « les élections de l'Assemblée populaire communale ont lieu dès que les conditions requises à leur organisation sont de nouveau réunies ».

K. A.



Photos : DR

listes réparties sur 20 wilayas. Le parti FLN est également la formation qui participe avec le plus important nombre de listes aux APW. Il a confectionné des listes au niveau de 56 wilayas, suivi du RND avec 51 listes, le Front el Moustakbal avec 50 listes, El Binaa avec 46 listes et le MSP avec 42 listes.

Le FFS, qui a décidé de participer au scrutin pour préserver l'unité nationale et barrer la route aux séparatistes et autres aventuriers, participe avec uniquement 6 listes APW.

La campagne électorale, qui s'étalera sur trois semaines, est déclarée ouverte, 23 jours avant la date du scrutin et s'achèvera 3 jours avant, conformément à l'article 73 de la loi portant régime électoral. Le 27 novembre prochain, plus de 23,7

EN VISITE DE TRAVAIL À BOUIRA

Charfi insiste sur la transparence des élections

Présent hier à Bouira dans le cadre de ses visites d'inspection et de travail, le président de l'Autorité indépendante des élections (Anie), Mohamed Charfi, s'est longuement attardé sur le volet transparence des élections, d'abord au niveau du siège de l'Anie de Bouira, qu'il a visité pour la première fois, ensuite, lors du point de presse organisé à l'issue de sa visite.

Ainsi, au niveau du siège de l'Anie et devant les membres de cette instance à l'échelle locale, M. Charfi a insisté sur « la probité intellectuelle de chaque membre afin de garantir une transparence dans ces élections cruciales pour le pays, car elles signent le parachèvement de l'édifice institutionnel de cette nouvelle Algérie, démocratique et sociale tant rêvée par les martyrs de la Révolution ».

Et à propos de l'Histoire, le président de l'Anie, qui a eu à visiter la salle des conférences de la maison de la culture Ali-Zamoum, s'est montré tout émerveillé de voir cet édifice public et surtout la salle de spectacles des plus modernes d'une capacité de plus de 1 200 places, et qui répond à toutes les exigences du protocole sanitaire en termes d'espace, mais aussi d'ouvertures

avec quatre portes devant et deux autres derrière la scène.

M. Charfi a insisté sur le respect du protocole sanitaire en rappelant l'existence au sein de l'Anie des équipes de « Covid managers », dans lesquelles siègent même des médecins, pour veiller à la santé du citoyen et de tous ceux qui seront là pendant la campagne électorale, en préconisant d'abord la sensibilisation et les rappels à l'ordre, mais pouvant aller jusqu'à l'annulation des meetings, le cas échéant.

Le président de l'Anie, qui a visité également un autre édifice devant accueillir les meetings de campagne, en l'occurrence la salle des conférences de l'Odej, a tenu à faire le lien entre le serment de Novembre fait par les martyrs de la Révolution qui ont arraché l'indépendance au prix de leurs sacrifices suprêmes, et



les défis actuels de l'Algérie, à savoir parvenir à tenir des élections transparentes et libres qui respectent les choix des électeurs en toute honnêteté, et cela, a-t-il rappelé, ne pourra se faire qu'avec la mobilisation de tous les membres de l'Anie, avec la disponibilité des pouvoirs publics à répondre et à mettre à la disposition de cette instance indépendante toutes les facilitations logistiques.

Une administration qui ne doit en aucun cas s'immiscer dans le travail de l'Anie dont les textes de

création sont clairs concernant ses prérogatives et ses missions, à savoir l'organisation des élections et leur encadrement depuis la convocation du corps électoral, par le président de la République, jusqu'à la proclamation des résultats finaux, en passant par la surveillance et l'étude des candidatures pour éloigner l'argent sale et de la corruption des élections, mais aussi, les candidats au passé douteux ou ayant des antécédents judiciaires.

Y. Y.

L'ÉDITO

PAR KARIM KEBIR

Gageure

“ La mission des candidats ne s'annonce pas comme une balade de santé. C'est une mission laborieuse et difficile...”

Top départ aujourd'hui de la campagne électorale pour les élections locales prévues le 27 novembre prochain. Durant trois semaines, les candidats engagés dans la compétition et dont les dossiers ont été validés par l'Autorité nationale indépendante des élections (Anie) vont tenter de convaincre les électeurs sur le choix de la participation, sur les enjeux liés à cette échéance électorale, mais également sur les politiques à mettre en œuvre pour relancer le développement local. Ultime étape de la “feuille de route” du pouvoir, entamée avec l'élection présidentielle de 2019, visant la normalisation institutionnelle et l'enterrement de la perspective de la transition réclamée par une bonne partie du Hirak et l'opposition, les prochaines élections locales ne s'annoncent, cependant, pas sous de bons auspices. D'abord, au regard du contexte politique délétaire marqué par un étouffement de la vie publique, les entraves aux libertés et la traque des activistes. Ensuite, par le marasme économique, conséquence de la pandémie, marqué par une dégradation effarante et sans commune mesure du pouvoir d'achat des ménages, et où des milliers de travailleurs sont restés sur le carreau.

Enfin, ce climat assez lourd aux relents d'un malaise sourd qui semble avoir gagné la population éprouvée par un quotidien de plus en plus difficile, confrontée à de multiples épreuves depuis plusieurs mois, et désabusée après avoir nourri l'espoir d'un changement qu'elle ne voit toujours pas venir. Dans un tel climat, la mission des candidats ne s'annonce pas comme une balade de santé. C'est une mission laborieuse et difficile. C'est même une gageure.

Comment, en effet, convaincre les électeurs du choix de la participation et présenter le scrutin comme une option de sortie de crise lorsque l'on sait qu'ils ont massivement boudé les précédentes élections ? En d'autres termes : comment rétablir une confiance abîmée dans une conjoncture où les mêmes ingrédients à l'origine de la désaffection qui a marqué les précédents rendez-vous sont toujours en place. Si la nature du scrutin, en raison de la proximité des candidats avec les électeurs, peut conférer aux élections une meilleure participation, il n'en demeure pas moins qu'il ne risque pas de changer fondamentalement la perception de la population vis-à-vis de la nature de la crise, encore moins du jeu politique. Seules des décisions audacieuses de rupture sont certainement, voire impérativement, à même d'entrevoir un début de sortie et d'appréhender l'avenir, plein d'incertitudes, avec sérénité. ■